مدير مشروع الصحة الإنجابية بجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية يتحدث لـ (14 أكتوبر):

المشروع يهدف إلى إيجاد نوع من الشراكة مع المنظمات الدولية لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني وإيجاد حشد ومناصرة لقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة

خلال هذا العام نفذنا ورش عمل ودورات تدريبية وحملات توعية وعيادة متنقلة تقدم الخدمات والمشورة

تعتبر جمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية إحدى أبرز مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، حيث تفرد مساحة واسعة في برامج عملها السنوية لتنفيذ العديد من الفعاليات والأنشطة في هذا المجال ، ولتعزيز دورها في هذا الجانب أنشأت ضمن مكوناتها مشروع الصحة الإنجابية الذي أوكلت إليه مهمة تنفيذ مجمل الأنشطة والفعاليات الخاصة بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في العديد من المحافظات ، وقد استطاعت الجمعية خلال السنوات الماضية ومن خلال هذا المشروع أن تلعب دوراً مهماً وأن تسهم في تقديم وتحسين خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وإيصالها إلى العديد من المناطق الريفية والقرى النائية في العديد من المحافظات .. صحيفة 14 أكتوبر تلتقط أطراف الحديث مع مدير مشروع الصحة الإنجابية بالجمعية الأخ الدكتور / جميل اليوسفي مدير عام مشروع الصحة الإنجابية بجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية الذي تحدث للصحيفة حول العديد من الجوانب والأنشطة التي يقوم بها المشروع وقال :

أجرى اللقاء / بشير الحزمي

وتقول في الحقيقة مشروع الصحة الإنجابية بجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية والذي انشئ في عام 1998 م بموجب اتفاقية شراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان يأتي كخطوة لتعزيز مبدأ الشراكة بين المنظمات المحلية والدولية لتحقيق الأهداف الوطنية في مجال الصحة الإنجابية وطبعاً منذ إنشاء هذا المشروع والجمعية تدخل في اتفاقيات متجددة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان كل أربع سنوات ونحن الآن في الدورة الثالثة من هذه الاتفاقيات وقد كان الهدف من المشروع هو إيجاد نوع من الشراكة مع المنظمات الدولية ليتم من خلالها تفعيل دور منظمات المجتمع المدني لإيجاد حشد ومناصرة لقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة لما لهذه القضية من دور في عملية التنمية وفي عملية تخفيف الضغط والعبء عن الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم وبالتالي من خلال الأنشطة التي نفذناها بالشراكة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان استطعنا أن نوصل الكثير من الرسائل في هذا المضمون طبعاً دخلنا أيضاً في شراكات أخرى مع جهات مختلفة أيضاً من ضمنها مشروع التسويق الاجتماعي التابع لمنظمة ماري ستوبس وبتمويل من البرنامج اليمني الألماني للصحة الإنجابية واستطعنا أن ننفذ الكثير من الأنشطة مع المفوضية السامية للاجئين عن طريق تنفيذ أنشطة فيما يخص الأخوة اللاجئين من الصومال في عدن ودخلنا أيضاً في اتفاقيات مع جهات أخرى دولية من أجل التوعية في مجال الأمراض المنقولة جنسياً ومن ضمنها اليونيسيف .

أنشطتنا هذا العام

وعن الأنشطة التي نفذتها الجمعية من خلال هذا المشروع خلال العام الجاري 2008 م قال مدير المشروع أن الأنشطة التي نفذها المشروع هذا العام كانت أنشطة كثيرة ومكثفة تصب في إطار التوعية والحشد والمناصرة لقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وقد تمثلت في إقامة ست ورش عمل في ست محافظات هي (المحويت ، عمران ، لحج ، ذمار ، أبين ، صنعاء) لقيادات المجتمع المحلي للمحافظات المستهدفة المذكورة وطبعاً كانت الفكرة هي إيجاد نوع من التوعية في أوساط المجتمع المحلي بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والقضايا التي يتفق لها والفوائد التي سيجنيها المجتمع من عملية التوعية والتبني لهذه القضايا وكان في الحقيقة هناك تفاعل ممتاز جداً من قبل قيادات هذه المحافظات ومن قيادات المجالس المحلية ومكاتب الصحة العمامة والسكان.

عروض فنية مسرحية

وأضاف مدير المشروع بأنه تم أيضاً تنفيذ نحو أربعين عرضاً مسرحياً في ثلاثة عشر محافظة وقد مثل هذا النشاط خطوة جيدة ، أن نخرج من داخل الجدران ومن داخل الغرف والقاعات الى الساحات المفتوحة لنعمل وندعوا الناس في الشوارع وفي الحارات وفي القرى والأرياف لحضور هذه المهرجانات التي كانت تهدف إلى إيصال التوعية بأهمية تنظيم الأسرة وفوائدها بأسلوب درامي وفني جذاب ويراعي خصوصية المنطقة ولهجات المنطقة فكان هناك حضور كبير يصل في الأحيان إلى أكثر من ألف شخص يحضر في المهرجان الفني الواحد

دورات تدريبية

وأشار مدير المشروع إلى ان الجمعية قد دخلت أيضاً من خلال هذا المشروع في تنفيذ أنشطة الدورات التدريبية حيث تم تنفيذ ثمان دورات تدريبية خلال الأشهر الماضية من هذا العام فيما يخص الإنجابية وتنظيم الأسرة وفيما يخص الحقوق الإنجابية وأيضا الأمراض المنقولة جنسياً هذه الدورات قد نفذت بتمويل من صندوق الأمم المتحدة للسكان واستطعنا أيضاً أن نوجد مثقفين على أساس أنهم ينزلون ليثقفوا المجتمع في الأرياف وفي المناطق المستهدفة بحيث يستطيعون إيصال الرسالة بشكل واضح وبأسلوب يساعد في إيجاد قناعات وتفاعل من الجمهور مباشرة لأن المستفيدين والمشاركين في هذه الدورات يتولون بعد ذلك إدارة الجلسات التثقيفية التي ربما ستكون أكثر من ألفين ومائتين جلسة تثقيفية معنا . وقد بدأنا أيضاً في تنفيذ بعض الجلسات على أساس أنة في الجلسة الواحدة نعمل جلسة تثقيفية نتعرض فيها للحقوق الإنجابية للسباب وللأمراض المنقولة جنسياً ولمختلف قضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ، كما نتولى فيها التوعية بأهمية التفاعل والفوائد التي سيجنيها المجتمع والتنمية من عملية الإصلاح الاجتماعي الخيرية وهذه الجلسات في الحقيقة ستستهدف أكثر من أربعين ألف شخص وهو عدد كبير بالنسبة لنا عندما نأتي نقيس التواصل الفردي بأنه في الجلسة الواحدة ربما عشرة الى خمسة عشر شخصا فهؤلاء الأشخاص نوصل لهم الرسالة ونستمع الى الإشكاليات التي يطرحونها والقناعات الموجودة سابقاً وبالتالي نقوم بمناقشتها معهم وبالتالي نوجد نوعاً من القناعات والتفاعل .. وهؤلاء المستفيدون من هذا التثقيف هم أيضاً يبلغون هذه الرسالة إلى المجتمع والى أسرهم وبالتالي تأتي هذه الأنشطة في طور إيجاد حشد ومناصرة لقضايا الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والتوعية بأهميتها ومكوناتها وتوسيع أعداد الأفراد والأسر المستفيدة من خدماتها .

عيادة متنقلة للصحة الإنجابية

لدينا 28 مركزاً صحياً تقدم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتتوقع وصولها مع نهاية هذا العام إلى 30 مركزاً صحياً

وأوضح أن لدى الجمعية عيادة متنقلة للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة تقدم خدماتها في المناطق الريفية بمحافظة المحويت وهذه العيادة المتنقلة للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة هي عيادة متنقلة موفر فيها الأجهزة والمستلزمات اللازمة بحيث تساعد في تركيب اللوالب والغرسات وإعطاء وسائل تنظيم الأسرة ويصاحبها أيضاً توعية بالفلاشات التلفزيونية أو توزيع البرشورات وإن شاء الله قريباً ستكون هناك عيادة متنقلة أخرى للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في بيت الفقيه بمحافظة الحديدة ونحن الآن في بداية الترتيبات للبدء فيها ، وهذه العيادات المتنقلة للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في الحقيقة تلقى الكثير من تفاعل الناس وتوفير الخدمة لأن الكثير من المناطق تشكو من أن الخدمات لا تصل إليها وربما لا يحصل الناس فيها على الخدمات فهذه العيادة المتنقلة حلت كثيراً من الإشكالية في توصيل الخدمة إلى المناطق الريفية وبالذات التي لا يوجد فيها خدمات صحية أو صحة إنجابية وطبعاً العيادة المتنقلة تنزل للمناطق المستهدفة ثلاث مرات في الأسبوع وتتكون هذه العيادة من دكتورة نساء وولادة ومخبري وممرضة .

تنفيذ عروض مسرحية وجلسات تثقيفية إضافية

وعن أبرز الأنشطة القادمة التي يعتزم المشروع تنفيذها خلال الأشهر المتبقية من العام الجاري 2008 م قال مدير المشروع أن لدى المشروع في الفترة القادمة أنشطة عديدة ومن أبرزها عروض فنية مسرحية أخرى إضافية وجلسات تثقيفية أخرى سيجرى تنفيها في نهاية شهر أكتوبر القادم حيث قد وجد المشروع ومن خلال تنفيذ الأنشطة السابقة أن هناك تفاعلاً كبيراً وقناعات جيدة من الجمهور بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة والقضايا التي نطرحها وهذا دفع الجهات الممولة ودفعنا إلى أن نكرر تنفيذ مثل هذه الأنشطة في بعض المناطق لما لها من أهمية ولما حققته من جدوى طيبة وإيجاد قناعات وتفاعل من الجمهور بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة في المناطق التي نفذت فيها مثل الأنشطة خلال الفترة الماضية .

المناطق المستهدفة

وعن المناطق المستهدفة من قبل المشروع قال الدكتور / جميل اليوسفي أن المشروع يستهدف بأنشطته المنفذة المحافظات والمديريات المستهدفة من قبل الجهات الممولة التي وقعت الجمعية معها اتفاقيات شراكة فمثلا المناطق التي يستهدفها المشروع في إطار الشراكة القائمة بين الجمعية وصندوق الأمم المتحدة للسكان هي ست محافظات وهي (الحديدة ، حجة ، المحويت ، إب ، عدن ، حضرموت) وفي كل محافظة من هذه المحافظات يستهدف المشروع مديريتين حيث يستهدف المشروع في محافظة الحديدة مديريتي الزيدية وبيت الفقية ، وفي حجة مديريتي المحابشة وحرض ، وفي المحويت مديريتي القطن والمكلا ، وفي عدن مديرتي البريقة ودار سعد . بينما وبين المناطق المستهدفة من قبل المشروع في إطار الشراكة القائمة بيننا وبين مشروع التسويق الاجتماعي بمنظمة ماري ستوبس فهي ثلاث عشرة محافظة ، وطبعاً هناك العديد من المحافظات المستهدفة من قبل المشروع تكون مستهدفة من قبل أكثر من جهة ممولة حيث تشرك تلك الجهات مديريات مستهدفة تختلف عن المديريات التي تستهدفها الجهات الأخرى ، وبالتالي فنحن في المشروع نستهدف المحافظات والمديريات التي تستهدفها جميع الجهات الممولة التي نعمل بالشراكة معها .

مراكز صحية تقدم الخدمات

وعن عدد المراكز الصحية التي تقدم الجمعية من خلالها خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة قال مدير المشروع أن لدى الجمعية حتى الآن ثمانية وعشرين مرفقاً صحياً تتنوع بين مستشفى ووحدة صحية ومركز صحي وهي تقدم في معظمها خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وإن شاء الله مع نهاية العام الجاري 2008 م سيصل عدد هذه المرافق أو المراكز الصحية الى ثلاثين مرفقا صحيا وستكون كلها وإن شاء الله مغطاة بوسائل تنظيم الأسرة وتقدم خدمات المشورة فيما يخص الصحة الإنجابية للمترددين على هذه المراكز ومعظمها طبعاً تتواجد في الأرياف والمناطق المحرومة .

أنشطة ومشاركات خارجية

وحول الأنشطة الخارجية للجمعية في مجال الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة قال الدكتور / جميل اليوسفي مدير مشروع الصحة الإنجابية بجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية أن لدى الجمعية العديد من الأنشطة والمشاركات الخارجية في مجال الصحة الإنجابية ولعل أخرها مشاركتها في أواخر شهر يوليو الماضي في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية حول الصحة الإنجابية ، والذي أنعقد في القاهرة بمشاركة مكاتب صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمات الجمعيات من قارتي أسيا وأفريقيا ،وقد قدمت الجمعية إلى هذا المؤتمر ورقة عمل حول تجربة الجمعية في موضوع الصحة الإنجابية ، كما استعرضت الورقة الشراكة القائمة بين الجمعية والمنظمات العاملة في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وفي طليعتها صندوق الأمم المتحدة للسكان وقد أوصى المؤتمر باستخدام وسائل إعلامية مختلفة للوصول إلى أكبر شريحة من المجتمع لتوصيل الرسالة الخاصة بالصحة الإنجابية مع التأكيد على إعادة النظر عند تنفيذ الأنشطة والبرامج المشتركة مع صندوق الأمم المتحدة للسكان والتعرف على ثقافة البلدان حتى لا يحصل أي تصادم مع المجتمع المقدم له خدمات الصحة الإنجابية لتنظيم الأسرة.

رؤى وتوجهات مستقبلية

وعن رؤى وتوجهات الجمعية المستقبلية في الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة قال مدير المشروع " أن الجمعية من خلال المشروع تقدمت بالكثير من المقترحات التجديدية والتحسينية ورفعتها إلى الممولين وعلى أساسها أوجدنا أساليب جديدة لعمليات التوعية نستهدف فيها فئات جديدة ومناطق تحتاج إلى التوعية وتستهدف المناصرة والحشد لقضايا تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية وتوسيع عمل العيادة المتنقلة للصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة ،والحقيقة أن الأخوة الممولين ومن ضمنهم صندوق الأمم المتحدة للسكان متفهمون كثيراً لهذا الطرح ولهذه المقترحات ، وإن شاء الله خلال الفترة القادمة سيكون في خطة عمل 2009م مدرج فيها الكثير من هذه المقترحات الجديدة والمشاريع الجديدة تأخذ في الاعتبار الديمومة والاستمرارية في إيصال الرسالة للمناطق المستهدفة بمعنى أننا نحاول أن نوجد بنية أساسية للعمل داخل المناطق .

دعوة للمساهمة في توفير وتوصيل الخدمات

وفي ختام حديثه وجه مدير المشروع الدعوة إلى كل المنظمات والجهات التي تستطيع أن تساهم في إيجاد وتوفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة إلى كل المناطق اليمنية بأن تتولى هذا الأمر خصوصاً وأنه ومن خلال النزول الميداني قد تبين أن هناك الكثير من المناطق تحتاج إلى توفير خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وبأن نتعاون جميعاً في توفيرها حتى تكون في متناول جميع الناس في مختلف مناطق الجمهورية وبكل يسر وسهولة .

وقفة تأمل

الفحص قبل الزواج

يعد الفحص الطبي قبل الـزواج إجراء صحي بالغ الأهمية لكل من يرغب في الزواج من الذكور والإناث على حدٍ سواء وخاصة لمن سيتزوجون من الأقارب وذلك من اجل حماية أطفالهم من أية أمراض وراثية كأمراض الدم الوراثية ،ولما لذالك من أهمية فقد أوصت جامعة الدول العربية بالفحص الطبي قبل الزواج وحرصاً من بعض الدول العربية على ضمان تحقيق ذلك فقد سنت أنظمة لتطبيق الفحص قبل الزواج.

وتعتبر الأردن أول دولة عربية سنت نظاماً يجبر من يريد الزواج على القيام بالفحص الطبي قبل عقد القران ،فيما اكتفت كل من السعودية و البحرين و الإمارات بحث مواطنيها بشكل اختياري على القيام بهذه الفحوصات.و بشكل عام فالمجتمعات العربية بما فيها المجتمع اليمني من أكثر المجتمعات التي يشيع فيها ظاهرة زواج الأقارب ضمن نطاق القبيلة أو العشيرة أو العائلة والأسرة الواحدة. أضف إلي ذلك أن المجتمعات العربية ما تزال تنظر إلى الفحص الطبي قبل الزواج كأمر غير ضروري أو غير محبذ, نتيجة لعدم وجود الوعي الكافي بهذه الجوانب لدى غالبية أفراد المجتمعات العربية من جهة, ولأنه قد يخشى أحد الطرفين المقبلين على الزواج من أن يؤدي هذا الفحص إلى كشف ما قد لا يرغب بالتصريح به احد الطرفين للآخر من جهة أخرى,

ولذالك فإن الوصول إلي تحقيق الفحص الطبي قبل الزواج في المجتمعات العربية عموماً يلزم منه تكثيف التوعية بأهمية هذا الأمر ،بحيث أن يكون لكل فرد من الزوجين أكان ذكراً أو أنثى الحق في أن تتوفر لديه ابسط الضمانات بان يكون شريكه سليم الجسد معافى البدن وكذلك نسله من بعده ، وان يكون أيضا للمجتمع الحق في وجود أقل نسبة من المعاقين جسدياً أو المتخلفين عقلياً أو المصابين بمرض مزمن نتيجة بعض التشوهات الوراثية أو بعض الآفات الجنسية.

فبحسب المعلومات المتوفرة عن بعض الدراسات والأبحاث الطبية فانه يتوقع أن يصاب طفل واحد من كل 25 طفلاً بمرض وراثي ناتج عن خلل في الجينات أو بمرض له عوامل وراثية خلال الخمس وعشرين سنه من عمره ،و أن يصاب طفل واحد لكل 33 حالة ولادة لطفل حي بعيب خلقي شديد. وان يصاب نفس العدد بمشكلات تأخر في المهارات و تأخر عقلي، وان تسعه من هؤلاء المصابين بهذه الأمراض يتوفون مبكرا أو يحتاجون إلي البقاء في المستشفيات لمده طويلة أو بشكل متكرر ولها تبعات مالية واجتماعيه و نفسيه . وطبعاً هذه الأعداد سيكون لها تبعات وأثار عكسية سيئة و معقدة على الأسرة و المجتمع بأسره.

ووفقاً للمعلومات الصحية المتوفرة علي المستوي العربي فأن أكثر الأمراض شيوعاً في المنطقة العربية هي أمراض الدم الوراثية مثل فقر الدم المنجلي و فقر دم البحر المتوسط و أنيميا الفول.القسم الثاني أمراض الجهاز العصبي كمرض ضمور العضلات الجذعي و أمراض ضمور العضلات باختلاف أنواعها و ضمور المخ و المخيخ ، و أمراض التمثيل الغذائي المعروفة بالأمراض الإستقلابية التي تنتج بسبب نقص أنزيمات معينة، و أمراض الغدد الصماء خاصة أمراض الغدة الكظرية و الغدة الدرقية.و معظم هذه الأمراض تنتقل بالوراثة المتنحية و التي يلعب زواج الأقارب فيها دور كبير في زيادة أعدادها.

ومن هنا تبرز أهمية الفحص قبل الزواج و القيام بتحاليل لكشف إذا ما كان الشخص الراغب في الزواج حاملاً لأي مرض من تلك الأمراض بغض النظر عن صلة القرابة بينهما.لذلك فأن فحوصات ما قبل الزواج هي مسألة مهمة للأقارب وغير الأقارب. ولكنها تكون أكثر أهمية للأقارب لما يلعبه زواج القارب من دور كبير في الإصابة بالأمراض الوراثية الناتجة عن الوراثة المتنحية كفقر الدم المنجلي و أنيميا البحر المتوسط (الثلاسيميا).

إن الكثير من الإمراض الوراثية لا يوجد لها علاج أو يصعب علاجها وذات تكلفة عالية و قد تترتب على إجراءات العلاج سواء بتناول الدواء طوال الحياة أو التغذية الخاصة أو نقل الدم بصفة منتظمة أو زرع الأعضاء فان الفحص قبل الزواج يشكل وسيلة ملائمة لمكافحة الأمراض الوراثية و وسيلة للوقاية وبأقل كلفة مقارنة بالفوائد الكبيرة التي تتحقق إذا ما تم حماية المجتمع من الأمراض الوراثية والتي يكلف علاجها مبالغ طائلة

فالفحوصات التي سوف تجرى للكشف عن الأمراض الوراثية هي للكشف إذا ما كان الشخص حاملاً للمرض أم لا. والشخص الحامل للمرض ليس شخصاً مريضاً، بل هو شخص سليم و لكنه يحمل صفات و راثية يمكن أن ينقلها لذريته إذا حدث و كانت زوجته أو كان زوجها أيضا حاملا لنفس المرض. هذا من ناحية ،و من ناحية أخرى ليس هناك بإذن الله مشكلة لو كان واحد من الطرفين حاملاً للمرض و الطرف الأخر ليس حاملاً. المشكلة فقط تحدث إذا كان الطرفان كلاهما حاملين للمرض.

دراسة عن مفهوم السياسات السكانية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إليها

أصدرت اللجنة الدائمة للسكان بدولة قطر مؤخراً دراسة جديدة تناقش"مفهوم السياسات السكانية ومدى حاجة دول مجلس التعاون الخليجي إليها"، والتي يأتي إصدارها ضمن سلسة الدراسات السكانية التي تعتزم اللجنة إصدارها خلال الفترة الراهنة،وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن الواقع السكاني الحالي في دول مجلس التعاون الخليجي يحتم عليها رسم وتبني سياسات سكانية واضحة بشكل عام على المستوى الخليجي والمستوى القطري أو الوطني.

وبينت الدراسة أن ما يزيد من أهمية ذلك هو قوة تحقق تلك التوقعات المستقبلية حتى المتفائلة منها ، موضحةً بأنه يجب ألا تقتصر السياسات السكانية في دول مجلس التعاون الخليجي على معالجة الخلل السكاني في دول الخليج بسبب النسبة الكبيرة من الوافدين فيها،بل يجب أن تشتمل على سياسات خاصة بالمواطنين أنفسهم، من الناحيتين الكمية والنوعية،باعتبارهم مواطنين ثابتين، بينما وجود الوافدين فيها مؤقت،ودعت الدراسة إلى ضرورة الاستعانة بالمواطنين الخبراء والمقيمين المتخصصين في إجراء المزيد من الدراسات العلمية المتعمقة عن الظاهرة السكانية في دول مجلس التعاون،كونهم أكثر فهما للمشكلة السكانية ولخصوصيات الوضع الثقافي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي للمنطقة والعمل على وضع السياسات والاستراتيجيات السكانية والخطط والبرامج التنفيذية المرحلية في ضوئها، متضمنة للأهداف القريبة والبعيدة.

وأكدت الدراسة في هذا الصدد ضرورة أن تبادر الدول الخليجية التي لم تنشئ بعد لجانا وطنية للسياسات السكانية إلى تأسيسها.

ونوهت الدراسة إ لى أهمية وضرورة أن تتسم المنهجية والأدوات والوسائل التي تتضمنها السياسات السكانية في الدول الخليجية بمراعاة الواقع،وان تكون كذلك متدرجة في التطبيق،مع الاعتبار لأهمية الزمن في تحقيق الأهداف شيئا فشيئا ومع ضرورة متابعة الخطط والبرامج المرحلية ومراقبتها وتقييمها بصورة دائمة مع تجديدها كلما دعت الحاجة إلى ذلك بالإضافة إلى الاهتمام بصورة أكبر بالبيانات السكانية من حيث جمعها بشكل دوري وتنظيمها وتبويبها على أسس علمية صحيحة بمعايير دولية تتفق عليها جميع الدول الخليجية، وإتاحتها للباحثين وراسمي السياسات ومتخذي القرار في اللجان الوطنية للسياسات السكانية،موضحةً أن كل تلك الجهود سينتج عنها بكل تأكيد رؤية دقيقة لواقع الظاهرة السكانية في الدول الخليجية،وبالتالي رسم سياسات سكانية ملائمة لها.